نواب طالبوا السلطة التشريعية التدخل للتخفيف عن كاهل المواطن

ارتفاع الأسعار و «الضرائب» .. مشروع خلاف نيابي - حكومي

صالح عاشور

مبارك الطشة

محمد المهان

عاشور: يسأل الناهض عن خطته تجاه ارتفاع الأسعار المصطنع

المهان: هل اتخذت وزارة التجارة إجراءات لخفض ارتفاعات السلع الغذائية؟

الطشة: تحسين المستوى المعيشي للمواطنين عنوان التعاون

في الوقت الذي بدا فيه التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قويا وصلبا ، لاحت في الأفق قضايا ستشهد فيما يبدو خلافا بين النواب من جهة ، والحكومة من جهة أخرى ، وعلى رأس هذه القضايا قضيتي ارتفاع الأسعار ، وفرض الضرائب .

في هذا السياق وجه النائب صالح عاشور سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، بشأن خطة الوزارة تجاه ارتفاع الأسعار لا سيما الزيادة المصطنعة في السلع والمنتجات والبضائع في السوق الكويتي.

ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل لوزارة التجارة والصناعة خطة تجاه ارتفاع الأسعار لا سيما الزيادة المصطنعة في السلع والمنتجات والبضائع في السوق الكويتي؟

2 – ما القواعد التي تفرضها الوزارة للسماح برفع سعر السلع والبضائع والمنتجات؟ وهل خوطبت الوزارة لأخذ الإذن برفع سعر منتج أو سلعة ما؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بجدول لهذه السلع والمنتجات والمتاجر والشركات خلال هذه السنوات 2020/2021/2022.

3 – كم عدد المخالفات التي سجلتها الوزارة على المحلات والمتاجر والشركات التي رفعت أسعار سلعها ومنتجاتها وبضائعها دون مبرر بالمخالفة للقانون؟ مع تزويدي بجميع ما يثبت ذلك.

4 – كم عدد الشكاوى التي تلقتها الوزارة تجاه شركات البناء التي رفعت أسعار البناء بعذر ارتفاع أسعار مواد البناء؟ وما إجراءات الوزارة تجاه تلك الشكاوى؟ مع بيان كل شكوى على حدة، وإجراءات الوزارة تجاه تلك الشكوى.

5– ما آلية الوزارة في مراقبة أسعار السلع والبضائع والمنتجات؟ وهل شكلت فرق للرقابة على الأسعار وتحرير المخالفات؟ مع تزويدي بما قامت به تلك الفرق منذ 2020/1/1 حتى تاريخ ورود السؤال.

على صعيد متصل وجه النائب د. محمد المهان سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مازن الناهض، عن أسباب ارتفاع الأسعار التي تشهدها البلاد.

ونص السؤال على ما يلي:

لم تكد الكويت، كما دول العالم، تلتقط أنفاسها، بعد انحسار جائحة "كورونا" حتى ضربت موجة الغلاء التدريجي جميع الأسواق، ولم تسلم من تداعياتها أي من الأنشطة التجارية، وسط توقعات بأزمة في نقص السلع قد تجتاح دول العالم خلال الأشهر المقبلة، فيما استغرب أصحاب الدخل المحدود من الارتفاع المفاجئ في أسعار المواد الغذائية والملابس والكماليات والعطور وحتى المواد المنزلية.

وبالاستفسار من أصحاب هذه المحال عن سبب الغلاء المفاجيء كان العذر بفيروس «كورونا» ونقص الأيدي العاملة والأزمة السياسية الدائرة حاليا بين روسيا وأوكرانيا.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب ارتفاع الأسعار التي تشهدها البلاد؟

2 – ما دور وزارة التجارة والصناعة في مراقبة الأسعار؟

3 – هل اتخذت الوزارة إجراءات لخفض الأسعار خصوصا في السلع الغذائية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما تلك الإجراءات؟

4 – هل هناك خطة للوزارة للحفاظ على توفير الأمن الغذائي خلال السنوات العشر المقبلة وزيادة عمليات الاستيراد والمحافظة على ثبات الأسعار؟

5 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في شأن التجار المتلاعبين في الأسعار منذ عام 2018 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

6 – ما الضوابط التي تُطبق على تجار السلع الغذائية؟

بدوره طالب النائب الدكتور حمود الطشة الحكومة بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، لافتا إلى انه ضمن عنوان "التعاون" معها.

ودعا الطشة الحكومة «بدلاً من التسريبات الحكومية بفرض الضرائب على المواطنين، هو أمر لن يتحقق للالتفات نحو المقترحات برغبة التي تقدمت بها وبعض الزملاء بتحسين المستوى المعيشي وضبط غلاء الأسعار ومعالجة الفوائد الربوية الفاحشة على المتقاعدين، فهذا هو عنوان التعاون».

أكد أنه تقدم وعدد من النواب باقتراح بقانون يقضي بذلك

المطيري: إلغاء «هيئة الطرق» لما تحققه من خسائر مالية منذ إنشائها

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقدمه وعدد من النواب باقتراح بقانون بصفة الاستعجال يقضي بإلغاء القانون رقم 115 لسنة 2014 بشأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري وإعادة اختصاصاتها إلى وزارة الأشغال والجهات الحكومية المختصة قبل صدور قانون الهيئة.

وأوضح المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الهدف من إلغاء الهيئة وضع حد لهدر المال العام لما تحققه الهيئة من خسائر مالية منذ صدور قانون إنشائها في عام 2015.

وبين أن الخسائر المالية في السنة المالية 2015/2016 وصلت إلى 415 ألف دينار وفي ميزانية عام 2016/2017 وصلت إلى 595 ألف دينار وفي ميزانية عام 2017/2018 وصلت إلى 446 ألف دينار وفي السنة المالية عام 2018/2019 وصلت إلى 846 الف دينار وفي عام 2019/2020 بلغت 969 ألف دينار.

وأضاف إن هذه الأرقام وردت في التقرير رقم 13 للجنة الميزانيات والحساب الختامي في شأن الهيئة العامة للطرق والنقل البري، موضحاً أن إجمالي خسائر الهيئة يصل إلى 3 ملايين و275 الف دينار.

فيصل الكندري: تقدمت بتعديلات على قانون «الزراعة» لحماية المنتج الوطني وتحقيق الأمن الغذائي

فيصل الكندري

أعلن النائب فيصل الكندري عن تقدمه باقتراح بقانون لإضافة عدد من المواد إلى القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية، معتبرا أن هذا الاقتراح مشروع دولة للأمن الغذائي.

وأعرب الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة عن أسفه من أن الدولة لا تتبنى مثل هذه الاقتراحات، كما أن اللجنة الحكومية للأمن الغذائي لم تفعل إلا قبل أسبوع واحد.

وبين أنه استمع إلى مشاكل المزارعين خلال مأدبة الغداء أقامها أحد المواطنين بحضور رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون، وتم الاتفاق على ترتيب أكثر من اجتماع للاستماع إلى المشاكل والهموم التي تواجه المزارعين المنتجين.

وأكد الكندري أنه " صدم من معاملة الجهات الحكومية للمزارعين على الرغم من دورهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي إبان أزمة "كورونا"، موضحا أن المزارعين يعانون من استغلال شركة واحدة تشتري الإنتاج بأبخس الأثمان، وتمارس الابتزاز على المواطنين باشتراط رد البضاعة التي لا تباع على المزارعين.

وأضاف إن الوضع حاليا هو أن شركة واحدة تتحكم في مزاد المنتجات الزراعية، ويتحكم في المزاد وافدون ومن يشترون المنتجات أقاربهم من الوافدين أيضا ويبيعونها للجمعيات التعاونية عبر وسطاء بأسعار مضاعفة.

وأوضح أن أول تعديل ينص على أن تكون هناك منافذ عدة لبيع المنتجات الزراعية من خلال مزادات تتم تحت إشراف وزارتي التجارة والشؤون الاجتماعية وهيئة الزراعة، على أن يكون السماسرة على المزادات كويتيين، وأن تشتري الجمعيات بشكل مباشر من المزادات وتكون لها الأولوية.

وأشار إلى أن القانون ينص على أن يخصص ركن كامل في الجمعيات التعاونية لعرض المنتجات الزراعية الكويتية منفردة.

وأكد أن الاقتراح يحقق الحماية والتشجيع للمزارعين خصوصا إذا تم تحديد سقف أدنى للمزاد بسعر التكلفة، الأمر الذي سينعكس على زيادة الإنتاج وخفض أسعار المنتجات على المواطنين.

وتمنى من الحكومة أن تتبنى هذا الاقتراح إذا كانت جادة في تعزيز الأمن الغذائي وتشجيع المزارعين على الإنتاج.

وتساءل عن دور اتحاد المزارعين، مبينا أن الاتحاد يفترض أن يكون لديه منفذ بيع صحي وآمن وسليم تتوافر فيه كل المتطلبات، ولا يتم تأجيره للوافدين.

وبين أنه طلب العقد المبرم بين وزارة المالية واتحاد المزارعين حتى يطلع عليه، مؤكدا أنه إذا وجد أي تجاوز سيحاسب عليه وزير المالية إذا لم يفعل الدور الرقابي والقانوني على اتحاد المزارعين.

وشدد على أن ما يهمه هو مصلحة الوطن والشعب وتحقيق الأمن الغذائي ومصلحة المزارعين المنتجين، مبينا أنه قام بجولة على عدد من المزارع واطلع على حجم الأعمال المشرفة للمزارعين المنتجين الذين يتحسرون لأن "الدولة لا تحميهم، والجهات الرقابية غير مفعلة، والوافد يتحكم بهم."

وطالب الكندري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف بتدخل سريع لحماية الأمن الغذائي والمزارعين وتحقيق الوفر للمواطنين واستبعاد جميع الوافدين عن أي منفذ بيع سواء في الأمن الزراعي أو الأسماك أو الأسواق إلا بعد إتمام البيع على الجهات الحكومية أو الجمعيات التعاونية.

كما تمنى أن تستعجل اللجان المختصة إنجاز الاقتراح، مبديا تعاونه مع أي تعديل مستحق تتقدم به الحكومة أو الأعضاء.

اللجنة ناقشت أسباب الانتشار بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية

«الظواهر السلبية»: التصدي لآفة المخدرات مسؤولية مجتمعية مشتركة لتوعية الشباب بأخطارها

ناقشت لجنة القيم ومعالجة الظواهر السلبية في اجتماعها أمس موضوع المخدرات وأسباب انتشارها وتأثيرها السلبي على المجتمع، بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية والإدارة العامة للجمارك.

وقال مقرر اللجنة النائب حمد العبيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن آفة المخدرات فتكت بالكثير من الشباب والفتيات كما ورد من إحصائيات من الجهات المختصة، مؤكداً أنه بات من الضروري الوقوف يدا واحدة لمعالجة هذه الافة. وأضاف العبيد أن اللجنة لديها الاستعداد التام لوضع الحلول التشريعية والقوانين اللازمة لسد الفراغ التشريعي إذا تبين وجود قصور في القوانين.

وأضاف أن التصدى لهذه الآفة مسؤولية المجتمع بكامله بدءا من الأسرة والبيت ومجلس الأمة والمجتمع المدني وذلك للمحافظة على المجتمع وشبابنا من أي انحرافات قد تخترقهم وأسرهم.

وأوضح أن اللجنة ناقشت مع خفر السواحل كل ما يتعلق بالأمن البحري والجزر، وكيفية منع أي تسلل للمواد المخدرة من هذا الجانب، كما ناقشت إدارة الجمارك في طرق تأمين الحدود بحرا وجوا وبرا وتفتيش البضائع وهل هناك آليات حديثة تضمن عدم تهريب المخدرات، لاسيما في تفتيش المسافرين القادمين للكويت من مواطنين وسياح من المطارات لعدم تسلل المخدرات إلى الداخل.

وأشار إلى أنه تم سؤالهم عن طرق التفتيش البحري للبضائع والطرود التي تصل عن طريق الجو، متمنيا أن تصل الردود على جميع هذه الاستفسارات في الاجتماع المقبل أو خلال فترة شهر كي تستطيع اللجنة وضع أيديها على أماكن الخلل التي يتم من خلالها تهريب المخدرات .

وبين أنه تمت أيضا مناقشة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات حول أساليبهم في التصدي لهذه الظاهرة التي تسللت إلى الكثير من الأبناء والأسر والمدارس والأسواق والمنتزهات مما تسبب في آثار سلبية مثل كثرة جرائم القتل والعنف والتفكك الأسري.

وأشاد العبيد بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية مؤخرا، متمنيا الاستمرار في الإنجاز، وألا يكون فقط إنجازا إعلاميا انما يكون على أرض الواقع.

وأضاف أن دورهم كنواب للأمة المحاسبة، والمراقبة ، مشيراً إلى أنه "إذا كان هناك قصور تشريعي يمنع هذه الجهات من أداء مهامهم، فالنواب على أتم الاستعداد لسد هذا النقص كي تقوم الجهات بدورها على أكمل وجه". وبين العبيد انه اليوم تمت مناقشة 3 جهات حكومية ولكن هناك جهات أخرى عليها مد يد التعاون لتضافر الجهود للقضاء على هذه الآفة.

وأشار إلى ضرورة أن تكون هناك توعية وعمل دؤوب من وزارة الأوقاف عن طريق الخطب بالمساجد، وكذلك مشاركة وزارة الإعلام بخطط إعلامية توعوية للشباب والفتيات عن بعض أنواع المخدرات التي قد لا يعرفونها .

وبين أهمية وجود توعية بالمدارس للطلبة والطالبات في جميع المراحل، موضحاً أن المجتمع أمام غزو من تجار مخدرات يريدون تدمير شباب هذا الوطن وعلينا جميعا التصدي لتلك الهجمة حكومة ومجلس وجهات مجتمع مدني.

وأكد العبيد ان اللجنة في اجتماعها اليوم انجزت جزءاً من مهامها ولا زال أمامها مهام كثيرة وكبيرة لمعالجة الظواهر السلبية الدخيلة على مجتمعنا.

ولفت إلى أن "المجتمع الكويتي يتميز بأنه آمن وينعم بأخلاق فاضلة ولكن قد تدخل بعض الأخلاق الدخيلة لذا يجب أن يتصدى لها المجتمع بكاملة بدءا من الأسرة والبيت ومجلس الأمة والمجتمع المدني".

وشدد العبيد على "ضرورة المحافظة على الأخلاق الوطنية التي ورثناها من الآباء والأجداد والارتقاء بالأخلاق من أجل الوطن وبالتالي المسؤولية اليوم تهم الجميع" .

جانب من اجتماع لجنة الظواهر السلبية

العبيد: لدينا الاستعداد التام لوضع الحلول والقوانين اللازمة لسد الفراغ التشريعي

العيسى للرشيد: كم عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد متعثرة وغير قادرة على سداد المستحقات؟

عبدالوهاب العيسى

وجه النائب عبدالوهاب العيسى سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، بشأن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نص على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بعدد المشاريع التي مولها الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع بيان مبلغ التمويل لكل مشروع في السنوات المالية "2016/2017، 2017/2018، 2018/2019، 2019/2020، 2020/2021، 2021/2022"، مع توضيح ما إذا كان المشروع قد مول لأول مرة أو يعد تمويلا إضافيا للمشروع نفسه.

2 – حسبما ورد في السؤال "1" يرجى تحديد عدد ونسبة المشاريع التي ما زالت في فترة السماح وعدد المشاريع التي سددت ما عليها بالكامل، وعدد المشاريع التي مولت حسب القطاع وحسب نشاطها التجاري.

3 – كم عدد المشاريع التي تعد متعثرة وغير قادرة على سداد المستحقات التي عليها من القائمة الموضحة في السؤال "1"؟ وكم مجموع المبالغ المستحقة من أصحاب المشاريع المتعثرة؟ وهل اتخذت الإجراءات القانونية في حق المشاريع المتعثرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى توضيح طبيعة الإجراءات وعدد المبادرين.

4 – هل ما زال الصندوق يستقبل الطلبات ويمول المشاريع الجديدة؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما الأسباب؟

5 – ما أسس تقييم المشاريع قبل تمويلها ؟ وما شروط قبول المشاريع الجديدة تمهيدا لتقييمها؟ وهل يجب على المبادر الدخول في برنامج "حاضنات الاعمال المعتمد " قبل الحصول على التمويل؟

6 – ما الأهداف المعلنة من تأسيس الصندوق؟ وما الأسس والمعايير في تقييم نجاح أو فشل الصندوق في تحقيق أهدافه؟ هل قيمت إدارة الصندوق الفترة السابقة وقياس مدى نجاح أو فشل الصندوق في تحقيق أهدافه؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتقرير مفصّل عنها.